



**ORGANIZATION OF
AFRICAN UNITY**

Secretariat
P. O. Box 3243

منظمة الوحدة الافريقية
السكرتارية
ص. ب. ٣٢٤٣

**ORGANISATION DE L'UNITE
AFRICAINNE**

Secretariat
B. P. 3243

اديس ابابا * Addis Ababa

مجلس الوزراء

اليدورة السادسة والخمسة والثلاثون

سيرا ليون 18-28 يونيو 1980

OM/1043 (XXXV)

تقرير الامين العام بشأن الآثار الناتجة عن المحظر البترولي
على بوتسوانا وليسوتو وسوازيلاند وزامبيا وناميبيا



مقدمة

تود الامانة العامة ان تلسط الاضواء على موضوع اعتماد كل من ناميبيا وبوتسوانا وليسوتو (والى حد ما زيمبابوى) في حياتهم الاقتصادية على جنوب افريقيا - فهم يعتمدون على جنوب افريقيا في امداداتهم من البترول ومشتقاته وعلى ضوء هذه الحقيقة قد ترى اللجنة اعطاء اعتبار خاص لهذه البلاد عند بحث موضوع العقوبات على جنوب افريقيا

فقد عجزت بعض هذه البلاد للامانة العامة عن قلقها في حالة فرض عقوبات اقتصادية او بترولية على جنوب افريقيا وتشير المعلومات المتوفرة لدى الامانة العامة ان البلاد المذكورة سوف تتأثر اقتصاديا من جراء اى عمل قد ترى جنوب افريقيا اتخاذ ضدهم

فبينما نجد ان بوتسوانا وسوازيلاند تتطلعان الى حد ما نحو زيمبابوى وموزامبيق نجد ان ليسوتو لا ينفذ لها وعليه فانها تستحق اهتماما اكبر عند بحث استراتيجية استخدام سلاح البترول ضد جنوب افريقيا

ناميبيا

يقوم الاقتصاد الناميبى على صيد الاسماك (الذى يتطلب زيوت الوقود والديزل) والتعدين (الذى يتطلب النقل للتصدير) ويعتبر البترول هـام جدا من الناحية السياسية لجنوب افريقيا لتدعيم احتلالها غير الشرعى لهذا الاقليم ولحل اتساع الشقة بين المستوطنات في ناميبيا تجعل سيطرة جنوب افريقيا تعتمد على شبكة نقل ومواصلات محنمة

كما ان اتساع حركة النضال قد اجبر جنوب افريقيا على زيادة عدد قواتها
 - الامر الذى يتطلب امدادات اكبر من البترول للاحتفاظ بحرية الحركة
 ليس في ناميبيا مصفاة للبترول وعليه فكل امداداتها تأتي من جنوب
 افريقيا جاهزة والوسيلة التقليدية للنقل هي الناقلات الى ميناء خليج والفز
 فانا تم فرض حظر بترولى على جنوب افريقيا وهى لا تزال تحتل الاقليم بصورة
 غير شرعية فان الحظر سيسرى ايضا على ناميبيا للاسراع بالانسحاب من الاقليم
 اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة في الرابع من نوفمبر 1977 قرارا
 يطلب من " كل الدول بمنع امدادات بترولية او منتجات بترولية او اي نوع ممن
 الوقود عن جنوب افريقيا " طالما ظلت تحتل ناميبيا . وقد صوت الى جانب
 القرار 1.17 وامتنع عن التصويت 24 ولم تصوت اى دولة ضده (القرار
 (GA 32 / 9D) وقد جاء هذا القرار في اعقاب النداء الذى وجهته
 سوابو والى تحترف بها الام المتحدة كمتحدث شرعى باسم شعب ناميبيا بفلسون
 حظر بترولى على جنوب افريقيا - وقد حثت الجمعية العامة بقرارها
 S-9/2 بتاريخ 4 مايو 1978 مجلس الامن بضم حظر بترولى ضد جنوب
 افريقيا لاحتلالها غير الشرعى المستمر لناميبيا
 وبالطبع سوف تستثنى ناميبيا من مثل هذا الحظر اذ ما استقلت بموجب
 تسوية معترف بها دوليا وسوف يكون من السهل نسبيا آنذاك امداد ناميبيا
 من المنتجات البترولية من مصادر اخرى بالسفن (من المفترض ان يكون خليج وانز
 جزا من ناميبيا المستقلة)

الآثار على بوتسوانا في حالة فرض حصار دولي على جنوب افريقيا

لفهم موقف بوتسوانا في حالة فرض حصار دولي على جنوب افريقيا لا بد من فهم طبيعة ومدى العلاقات الاقتصادية والسياسية لبوتسوانا مع جنوب افريقيا تلك العلاقات التي جاءت نتيجة للحقائق السياسية التالية :

- 1- بوتسوانا بلد صغير اذا ما قيس بعدد السكان فانا ما اضيف لحالسة التخلف التعموي فان الاقتصاد صغير جدا وككل الاقتصاديات الصغيرة فهو متخصص جدا وبالتالي يعتمد بشكل اساسي على التجارة الدولية
 - 2- نظرا لقرب جنوب افريقيا وكبر حجم اقتصادها فانها وبدون جدال المركز الطبيعي الذي يمكن ان تنتمي له بوتسوانا ..
 - 3- نظرا لعدم وجود منفذ لها على البحر فان كل تجارتها يجب ان تمر بالضرورة عبر اقاليم اخرى
 - 4- ناميبيا وجنوب افريقيا توجدان الآن تحت سيطرة بريتوريا العنصرى السذى تعارضه بوتسوانا بشدة - وبالتالي ورغم ان التعاون مع جنوب افريقيا فير مرغوب فيه الا بوتسوانا تجد نفسها وفي كثير من القطاعات معتمدة تماما عليه ولا شك ان مثل هذه العلاقة فير مستقرة
 - 5- والآن وبالإضافة الى ما ذكرنا سابقا - نجد ان كلا من ناميبيا وجنوب افريقيا في حالة حرب او موقف يمكن ان يتطور بسرعة الى حرب هذه بعض المجالات التي تعتمد فيها بوتسوانا على جنوب افريقيا :
- (1) تستورد بوتسوانا حاليا 85 في المائة من احتياجاتها من جنوب افريقيا بل ان بعض هذه الواردات حيوى جدا للاقتصاد وادى توقف في الامدادات الصناعية وخاصة البترول سيعنى توقف التصدير وقف . ان

العملة الصعبة الى الدرجة التي تجعل بوتسوانا عبئاً ثقيلاً على المجتمع الدولي - فتوقف الإمدادات من السلع الاستهلاكية سيكون ضربة كبيرة على المستهلك في المدن وآثار حادة في بقية القطر وتشير التقديرات الى ان ربح الى ثلث الحبوب يأتي من الاستيراد -

بالاضافة الى ان استيراد السلع الرأسمالية حيوي جدا للتنمية الصناعية واستيراد الحريات مهم لحركة النقل والمواصلات ؛

ان التضخم في بوتسوانا ايضا " مستورد " بصورة كبيرة ونسبة 6.0 الى 70 في المائة منه نتيجة للتضخم في جنوب افريقيا ونظرا لان نسبة استيراد السلع تمثل 70 في المائة من اجمالي الناتج القومي فان اي زيادة عامة في الواردات تكلف بوتسوانا كثيرا -

ان اي زيادة في استعار السلع المستوردة (في حالة تخيير مصدر الامدادات من جنوب افريقيا) يمكنها ان تمحو محوا كاملا زيادة نمو الدخل القومي الذي يناهز ال 5 في المائة ،

من الناحية العملية نجد ان امكانية تخيير مصدر الامدادات من جنوب افريقيا محدودة جدا خصوصا الى نظرنا لسهولة الحصول على الامدادات وقرب المسافة والنقل لقطع النيار والاصالح والصيانة - وفي حالة حصار اقتصادي لفترة طويلة فان تشغيل المعدات والحفاظ عليها سيكون صعبا للغاية

ان استيراد الخدمات المتخصصة في القطاعات الاجتماعية (الخدمات الصحية) والتجارة الخاصة (التعدين) يعتبر مشكلة كبرى في محافظة مقاطعة جنوب افريقيا

باختصار ان العلاقات الاقتصادية بين بوتسوانا وجنوب افريقيا قد وصلت الى درجة جعلت من اقتصاد بوتسوانا كما يقال اقتصادا تابعا لاقتصاد جنوب افريقيا وعليه فان تذبذب اقتصادي ان كان الى

الامام او الى الخلف سيؤثر بصورة شريفة على بوتسوانا

بعض المشاهد لما يمكن ان يحدثه حظر بترول على جنوب افريقيا

يتوقف تأثير حظر بترول ضد جنوب افريقيا على بوتسوانا على المواقف السياسية والامنية في المنطقة (ناميبيا وزامبيا وخصوصا زمبابوي) وربما وصفه خاصة الموقف الذي ستتخذه جنوب افريقيا من بوتسوانا في حالة حظر بترول - كذلك يتوقف على كميات المخزون من البترول في جنوب افريقيا

فالنظر ان حالة الامن عند فرض الحظر - مثل حالة الامن الآن اي ان طرق الامدادات عبر زمبابوي وزامبيا وناميبيا لا يمكن التحكم فيها او على احسن الفروض لا يعتمد عليها وبما ان المشكلة الرئيسية لبوتسوانا هو ايجاد طرق نقل مأمونة فان فتح طريق عبر زمبابوي مثلا يمكن ان يحل المشكلة الرئيسية ويجمع كل من الممكن التحكم في الموقف

سوف نفترض ايضا ان المواقف بين جنوب افريقيا والتخزينية من البترول (وساسول 2) تكفي لدرء الخطر على اقتصادها لفترة قصيرة اما بالنسبة لبوتسوانا فان الحظر يعني حدوث مشاكل في اتجاهاين

(أ) الاثار المباشرة من جراء توقف الامدادات البترولية

الاثار غير المباشرة الذي سينتج من الركود الاقتصادي في جنوب افريقيا وآثاره على بوتسوانا ولا بد من الاشارة هنا الى ان معظم التحليلات التي جرت لهذه المسئلة تتجاهل او تعطى اهمية ضئيلة للآثار غير المباشرة

فإذا كان الحصار محكما للدرجة التي تطبق بالنظام الـ نصري الـ راهن ، ما هو المطلوب فان آثار ذلك سوف تكون كبيرة على بوتسوانا حتى اذا لم تحدث اى مشكلة نتيجة لانقطاع الإمدادات البترولية وقد يكون كافيا ان تشير الى ان اغلاق المناجم في جنوب افريقيا ومضاد التصدير سيحدث آثارا بعيدة المدى .بالاضافة الى المشاكل السياسية التي يخلقها الحد الكبير من اللاجئين وظهور الاضطرابات في المدن نتيجة للبطالة ان التركيز على موضوع الامدادات البترولية وحده يشير الى ان معظم التحليلات عن وضع في بوتسوانا نقتصر ان حظرا على مستوى صغير سيكون كافيا لاحداث الآثار المطلوبة

لتوضيح الامر نضع ثلاثة احتمالات لتصرفات جنوب افريقيا

ازاء بوتسوانا

(أ) في اعقاب الحظر تقرر افريقيا عقاب بوتسوانا

قد يكون هذا هو الحال اذا وصلت جنوب افريقيا الى حالة اليأس وتطور الشعور لمناداة الحكومات السوداء والدفاع المستميت عن النفس ، ورد الفعل المحتمل ضد اى عمليات حربية تتصور هي ان دول المواجهة ستقوم بهمسها هو قطع الامدادات الغذائية والبترولية ومنع النقل عبر اراضيها - وثمة رد فعل آخر محتمل هو ايقاف نقل الماشية والنحاس والنيكل عبر اراضيها واجبار العمال المهاجرين بالعودة لبوتسوانا - ولعل الشيء الذي يؤيد هذا الاحتمال هو محاولة جنوب افريقيا حماية مصالحها اى ان تحافظ على وظائف العمال السود المحليين وتوفير الطاقة - هذا التصور يمثل كارثة في حد ذاته حتى اذا لم تنفذ جنوب افريقيا كل الاعمال التي اشرنا اليها وليس من الجدى ان تشير الى تكلفة ذلك على بوتسوانا

يجب التركيز على كيفية انقاذ الوضع بالتفكير اولا في امدادات الطوارئ من الطعام والمواد الضرورية وقد يضطرنا الوضع الى القيام بعطيات نقل جدي كبيرة وباهظة التكاليف لا تقدر بعشرات بل مئات الملايين .

(٢) ان اعتماد بوتسوانا الكبير على جنوب افريقيا في امدادات السلع يمنس ايضا اعتمادها على نظام النقل - وصادراتها من اللحوم والنحاس والنيكل تعتمد على شبكة نقل جنوب افريقيا اما بالنسبة للاتصالات الدولية والبريدية فعلى الرغم من الاعتماد الكبير الا انه يمكن ايجاد وسيلة لانقاذ الموقف .

(٣) هناك ما بين ٥٠ الى ٦٠ الف عامل أى حوالي ٤ (فى المائة من الايدى العاملة فى بوتسوانا يعملون فى جنوب افريقيا وتسهم تحويلاتهم ومدخراتهم بقدر كبير فى عائدات بوتسوانا من النقد الاجنبى وفى موارد المناطق الريفية ومن الاهداف الهامة التقليل . تدريجيا من الاعتماد على مدخلات العمال المهاجرين الا ان انسحابا سريعا ومفاجئا ستخلق مشاكل لا حصر لها .

(٤) حوالى ٤٠ فى المائة من الشركات المسجلة فى بوتسوانا يملكها اجانب معظمهم من جنوب افريقيا وفى معظم الحالات يكون هذه الشركات فروع لشركات فى جنوب افريقيا : وهذا يعنى الكثير بالنسبة للتجارة والعلاقات المالية .

(٥) من المتوقع ان يكون ربع العائدات فى الخطة الخمسية القادمة (أى حوالى ١٠٠ مليون بولا فى العام) من حصيله النظام الجمركى لجنوب افريقيا ومن الميسر على بوتسوانا ان تحصل على مصدر مماثل من أى نظام

جمركى مستقل بدون ان تضطر الى فرض مزيد من الضرائب المحلية
الذى سيؤدى الى زيادة الاسعار فى السلع الاستهلاكية وبقيّة السلع
الى جانب ان خصيلة الجمارك تدفع بالراندا الذى يعتبر مصدرا قيما
من الخطة الاقليمية رغم ان الراندا غير قابل للتحويل بصورة دائمة .
باختصار ان علاقات بوتسوانا الاقتصادية مع جنوب افريقيا هى من القوة
بحيث يمكن القول ان اقتصادها تابع لاقتصاد جنوب افريقيا وأى تذبذب
اقتصادى فى جنوب افريقيا الى الاحسن او الى الاسوء سيؤثر على بوتسوانا
فى وقت قليل .

ب - فى حالة الحصار قد تفكر جنوب افريقيا فى مشاكلها الخاصة ولن

تكون مفادية لبوتسوانا

هذا الافتراض اقرب الى ما يحدث الان . . . وقد يكون هو
الاحتمال الاكبر ويبلغ تأثيره نفس درجة الخطورة التى يشكلها الافتراض
فقط ان الحدا لن يكن مكشوفاً فالبتروال والنقل سيتوقف بحجّة
" توفير البترول " والعمال المهاجرون من بوتسوانا سوف يرجعون الان
جنوب افريقيا " تريد الوظائف لمعاملها السود " ونقص الواردات سيعنى
نقص عائدات الحكومة رغم ان ارتفاع الاسعار فى جنوب افريقيا سيجمل كل
وحدة سلمية مستوردة اكثر تكلفة .

مثل هذا الموقف سيستمر لمدة طويلة ويتكفد كبيرة حسب درجة توقف
 الامدادات والنقل ورجوع عمال المناجم . . الخ . وسوف يؤدي حتما
 الى انخفاض مستوى الدخل وتقلص النشاطات العامة والخاصة . . ولتوضيح
 ذلك تشير الى انه في حالة انخفاض الصادرات الى النصف وزيادة اسعار
 الواردات بنسبة . (في الطاولة فان بوتسوانا ستحتاج لمبلغ . . بولا
 لتمويل العقد (ارقام عام ١٩٧٧)

ج - في حالة الحظر - قد ترفع جنوب افريقيا في مساعدة " بوتسوانا "

يمكن ان يدون هذا جزءا من خطة " فك الحصار " عن طريق ارضاء
 الدول الافريقية وفي هذه الحالة قد ترى اتخاذ ترتيبات مع بوتسوانا
 - ربما بشرط ان توفر بوتسوانا لنفسها الوقود اللازم لحركة النقل بينها
 وبين جنوب افريقيا . ومن العسير ان تتصور انها ستعطي افضلية
 لعمال بوتسوانا على عمالها السود - كما سيواجه بوتسوانا نفس درجة
 ارتفاع الاسعار وانخفاض النشاطات الاقتصادية الاخرى مثل جنوب افريقيا .
 لن يكون التأثير العام بدرجة هائلة الا على العدد المتزايد من سكان
 المدن نتيجة لرجوع العمال المهاجرين وزيادة البطالة بكل ما يحصل
 ذلك من احتمالات الاضطرابات الاجتماعية ويمكننا ان نقدر تكلفة ارتفاع
 اسعار الواردات وزيادة اسعار المتروك على الاقتصاد اذا رأت جنوب
 افريقيا استمرار تدفقها .

فمثلا : تمثل زيادة ١٠ في المائة في الواردات مبلغ ٢.٣ مليون بولا وتمثل زيادة
حوالي المصنفين في سعر البترول على اساس استهلاك عام ١٩٧٨ حوالي
٥ مليون - وبذلك يصبح اجمالي الرقمين المشار اليهما اكثر من المبالغ
التي تتقاضاها بوتسوانا سنويا كمنح للتنمية .
الموقف الحالي بالنسبة للبترول

(١) الاستهلاك

تستهلك بوتسوانا حاليا ١٥٠ مليون لتر في العام من المواد البترولية (١٩) في المائة ديزل و ٢٤ في المائة بترول و ٤ في المائة برفين و ٣٪ وقود (اثرات) فالى جانب الاهمية الواضحة للمواد البترولية لتغطية احتياجات قطاع كبير كبوتسوانا من النقل البرى فهناك حاجة للبترول لتشغيل الخطوط الحديدية خصوصا ان كل الاسطول الحديدى يتكون من قطارات الديزل كذلك القطارات التي تنقل الماء هي قاطرات ديزل - كذلك يستخدم البترول بنسبة النصيب للوليد الكهربائى للمناجم عصب اقتصاد بوتسوانا - وفي كثير من المناطق الزيفية تولد الكهربائى بواسطة البترول لتغطية النشاطات المختلفة بما فيها الخدمات الاجتماعية والتدفئة المنزلية والاضاءة تعتمد على واردات مستمرة من البرفين لكل القطر . يتركز استهلاك البترول جغرافيا فى مناطق جوبورون وفرانسيستان / سليبي بيكوى - هنا امكانية لاستغلال الفحم المتوفر فى باطن الارض لتوليد

الطاقة ولكن ذلك يحتاج لعشرة سنوات على الأقل .

(٢) الامدادات

تأتي كل الامدادات الحالية من جنوب افريقيا ولا توجد مصفاة نفس بوتسوانا والى عام ١٩٧٥ ، كانت نصف الامدادات تأتي من مابوتو عبر روديسيا خصوصا لامداد المنطقة الشرقية من القطر .

ومنذ عام ١٩٧٥ كانت كل الامدادات تأتي من جنوب افريقيا من مصفاة في ديربان وترسل الامدادات لغرب بوتسوانا من كيب تاون وبعض المنتجات البترولية لجنوب بوتسوانا من مصفاة ناتريف في ساسولبين وتتولى عملية التوزيع شركات بريتش بتروليم وكالتكس وشل وموبيل وتوتال التي لها فروع محلية في بوتسوانا ذلك ان الشركات العالمية قد جمعت كل من جنوب افريقيا وبوتسوانا - ليسوتو - سوازيلاند وموزمبيق وروديسيا في منطقة واحدة وتعتبر بوتسوانا سوقا صغيرة في هذا التجمع .

الطاقة التخزينية

ان الطاقة التخزينية الحالية بما في ذلك المخازن وظلمبات البترول وبعض المصالح الحكومية ومخازن شركات البترول تكفي البلاد لما يسعين اسبوعين الى ثلاثة بمعدل استهلاك عام ١٩٧٨ ومخازن الحكومة - واحد في جابورون والثاني في فرانسستاون (تحب الانشاء) سوف يزييد

من الـإقـاة التخزينية لتغلي الاستهلاك لما بين ثلاثة الى اربسة اشهر (استهلاك عام ١٩٧٨) وستستمر عملية تكوين المخزون على مدى تسعة اشهر ابتداءً من مايو فسسى جابورون وتقدم شركات البترول المحلية التي تمول جزءاً من المشروع ويغطي المخزون شهر واحد ويادة عن الفترة التي تستغرقها المفاوضات والتعهديات اللازمة اذا حدث توقف في المضفاه لاسباب فنية او اعطال في نظام النقل

(٤) الاسعار

ان الاسعار اعلى قليلاً منها في جنوب افريقيا - وتختلف كثيراً من اقليم الى آخر فالبنزين السوبر يكلف ٣٨ في جابورون و ٣٦ في فرانستاون و ٤٤ في مانو

فبينما انخفضت كميات البترول الايراني لجنوب افريقيا ارتفعت الاسعار نظرا لعدم وجود البديل والسبب لذلك يعود الى ردود الفصائل السياسية لدى عدد من الدول المنتجة ضد سياسات نظام الحكم النصرى ونظرا لان بوتسوانا تمثل جزءاً من سوق جنوب افريقيا كمان عليها ان تقبل زيادة في الاسعار - ٦ سنت للتر - هذه الزيادة تذهب الى " صندوق تسوية الاسعار " لتصويغ شركات البترول التي تشتري الزيت الخام بأكثر من متوسط السعر العادي وتشير التقارير الى ان شركات البترول في جنوب افريقيا تدفع الآن عشرة دولارات اكثر للبرميل الواحد - بينما دانت تدفع في السابق ما بين ١٣ الى ١٤

دولار للبرميل

ونظرا لاحتمال التأثير الاقتصادي الكبير على بوتسوانا من جراء اى حظر
 بترول على جنوب افريقيا فان حكومة بوتسوانا تبحث الان امكانية طرق يدلية
 لتمدادات البترولية يوضع الجدول واردات بوتسوانا من البترول عام ٧٥م-٧٦

القيمة في ١٩٧٦	القيمة في ١٩٧٥	
٦ر٤	٥ر٥	بترول ووقود طائرات
٨ر٧	٨ر٥	الزيوت المجهزة (الديزل)
١ر٣	٥ر٩	زيوت التشحيم والشحوم
٥ر٨	٥ر٨	كيروسين
٥ر٣	٥ر٦	منتجات بترولية اخرى
١٧ر٥	١٥ر٣	الجملة

المصدر المكتب المركزي للأحصاء ١٩٧٧ ص ٤٦ البولا تعادل الراند

إذا تم فرض حظر بترولى على جنوب أفريقيا فمن المحتمل امداد بوتسوانا —
من زامبيا ان يمكن ارسال المنتجات البترولية جنوبا بالقطار من مصفاة ندولا الى
ليفنجستون ثم ينقل بعد ذلك برا الى كازونجولا ثم بالنهر — نهر زامبى الى
بوتسوانا داخل الحدود هناك طريق غير مرصوف ولكنه يمر جنوبا لفرانسستاون
وجابورون — هذا الخط يمكن النظر فيه رغم تكلفته الغالية لامداد بوتسوانا
البترول اما فى حالة رفع العقوبات التى فرضتها الامم المتحدة على روديسيا فان
بوتسوانا تستطيع تغطية احتياجاتها من عدة مصادر: من المصفاة الزوديسية
فى امبالى ومن موزمبيق (عبر روديسيا) او مصفاة ندولا فى زامبيا (عبر روديسيا)
ليس توتو

تستورد روديسيا كل احتياجاتها بشكل منتجات بترولية جاهزة من جنوب افريقيا
بالتحديد من شركات بريشى بتروليم وشك وموبيل — من مصفاة ديربان ثم يشحن
بعد ذلك بالسكة الحديدية الى ماسيرو وتقدر كل واردات ليسوتو من المنتجات
البترولية بحوالى ٢٤٨ مليون راند فى عام ١٩٧٣ — ويبين الجدول ادناه
التفاصيل ويقدر اجمالى استيرادها لعام ١٩٧٨ بحوالى ١١٠٠ برميل
فى اليوم

المادة البترولية	القيمة عام ١٩٧٣ (ليون راند)
زيت ماكينات ووقود طائرات	٠٠٩٥٨
زيت ديزل	٠٠٤١٣
برفين	٠٠٧٨٦
زيوت تشحيم وشحوم	٠٠٢٣٢
زيوت اخرى	٠٠٩٥
	٢٤٨٤

ووضعنا هذه التقديرات بالصورة التالية

في عام 1973 استوردت ليسوتو ما قيمته 248 مليون راند من المنتجات البترولية (جدول 2) وفي نفس العام استوردت سوازيلاند 610000 برميل بما قيمته 4966 مليون راند (الجدول 3) أي بمتوسط سعر في ذلك العام يبلغ 814 راند البرميل - فإذا افترضنا ان نفس السعر تقريبا ينطبق على ليسوتو فانه يمكننا ان نقدر ان لسوتو قد استوردت 3056000 برميل من المنتجات البترولية في عام 1973 أو 835 برميل في العام ، فإذا افترضنا ان هناك زيادة 5% في المائة سنويا خلال السنوات الخمسة فان استيراد عام 1968 سيصل الى حوالي 100 راند برميل يوميا

الآثار على ليسوتو من جراء فرض عقوبات دولية ضد صوت افريقيا

أ - خلفيه :

تعتمد ليسوتو على جنوب افريقيا في الآتي :

(1) 45 في المائة من الايدي العاملة في ليسوتو يعملون في جنوب

افريقيا كعمال مناجم

(2) 80 في المائة من وارداتها

(3) 100 في المائة من اتصالاتها الدولية وتجاريتها الخارجية

ووسائل النقل

(4) 100 في المائة من احتياجاتها من الطاقة اي الكهرباء والمنتجات البترولية

(5) 75 في المائة من عائداتها من النظام الجمركي لجنوب افريقيا

(6) تكون تحويلات العامل المهاجرين في جنوب افريقيا 70 في المائة

من اجمالي الناتج المحلي وهي تكون نسبة عالية من اوقه اشرائه -
للمقابلة الاستيراد (السلع المصنفة والواردات الزراعيه)

2 - تأثير فرض العمومات :

(1) اي ركود في جنوب افريقيا سيؤدي الي انخفاض العمله والانتاج العام السلع الذي يقود بدوره الي التخفيض الجذري في عدد العاملين الباسوتو المهاجرين - الأمر الذي يؤدي الي العمالة وانخفاض القه اشرائه

(2) الحظر البترولي يؤدي لظهور " أسعار السوق السوداء " والتي الندره وفرض نظام بطلاقات التموين - " ومحافظة جنوب افريقيا على مصالحها " سيؤدي الي انخفاض جزري في امدادات ليسوتو لصالح المستهلكين في جنوب افريقيا - الشيء الذي يؤثر بضرره فعاله على الاقتصاد بصفه عامه اي زياده كبيره في أسعار السلع والخدمات وتوقف شبه كامل للقطاع الصناعي

(3) النقل والمواصلات :

البديل الوحيد أمام ليسوتو في مواجهة مقاطعة تامه في هذيين القطاعين هو الخط الجوي الجديد مع ماوتوتو وخط الاتصال مع نيروبي ومقاطعة جنوب افريقيا تبني العزل الكامل لليسوتو في قطاع التجاره الخارجيه والاتصالات مع العالم الخارجى - وفقدان التجارة الخارجيه سوف يؤثر على الاقتصاد بصوره جذريه ويحيق التنمية الاقتصاديه والاجتماعيه الى تمتد على استيراد السلع والخدمات

(4) اذا افترضنا عدم فرض حزامى فى مجال النقل والمواصلات ولكن مقاطعة صادرات جنوب افريقيا فان على ليسوتوان تدفع ما بين 30 الى 40 فى المائه من حصيلة صادراتها كتكلفه اضافيه لاستيراد الـ 80 فى المائه من السلع التى تستورد ها حاليا من جنوب افريقيا من مصادر اخرى وهذا يعنى بالارقام تكلفه اضافيه قدرها 70 مليون راند فى العام

(5) انخفاض الواردات والركود العام فى جنوب افريقيا سيؤثر بشكل جدى على حصيلة ليسوتو من عائدات التجمع الجمركى المشترك - الذى يودى الى ازده فى ميزانية الدولة

3 - اجراءات تتخذها ليسوتو للتخلص من هيمنة جنوب افريقيا

نحو الاعتماد على الذات والاكتفاء الذاتى :

1 - 3 الطاقه :

(1) هناك خلل فى الطور الحبدى المتنفذ لتكوين مخزون احتياطي

يكفي لفترة أربعة أشهر

(2) خطط في مرحلة تحضيره لاستخدام موارد ليستو ذاتية من الماء لتوليد الكهرباء.

2-3 الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية:

(1) من المؤمل ان تحقق المشاريع الحالية اهدافها في تحقيق الاكتفاء الذاتي من انتاج الغذاء

(2) برنامج لتطوير تربية الناسيه في الجبال سيسهم بقدر كبير في تحقيق الاكتفاء الذاتي من اللحوم الحمراء وتحقيق فائض للتصدير

(3) برامج لانتاج اللواجن والاسماك على مستوى كبير تبدأ عام 1980

(4) برنامج التجهيز المحلي للمنتجات الزراعيه في مرحلة متقدمه كما بدأت ملاحن الدقيق الوطني عملياتها في ابريل من هذا العام كما سيبدأ المذبح الوطني اعطاله في نهاية 1980 وينتار ان يكفي انتاج الصناعات القائمه على الزراعيه الاستهلاك المحلي

(5) أصدرت نداءات المانحين للمساعدة على المدى المتوسط لحمل مشكلة الغذاء

(6) زادت الطاقة التخزينية خلال بشكل كبير بحوالي 30 ألف طن بزيادة عدد المغازن كما ستقام منشآت اخرى في مناطق استراتيجية في المناطق الريفية

3-3 المصطلح :

- (1) المشكلة الرئيسية التي تواجه حكومة ليسوتو الآن هي ايجاد وظائف بصورة عاجلة لاستيعاب المهاجرين.
- (2) بدأت في عام 1976 استخدام وسائل مكثفه للمصطلح في قطاعات البناء وحفظ المواد - ويجب ان يجرى التوسع فيها لتخطى كل القطر خلال السنوات الخمسه القادمه
- (3) يجب اعطاء اهتمام اكبر الآن لتنمية القطاع الصناعى لان التجربه قد اثبتت ان هناك خلل فى نظام الاجور المتبع فى القطاع الزراعى
- (4) مجال آخر فى مرحلة متقدمه من التحضير - هو صناعة مواد بناء على النطاق القريه

التوفير الوطنى والاستثمار :

كونت اريسة مؤسسات لوقف توريد رأس المال وأمد خيرات الى جنسوب

افريقيا

- (1) الشركة الوطنية للتأمين
- (2) مؤسسة تمويل البنساء
- (3) بنك ليسوتو للتنمية الزراعيه
- (4) هيئة الاشراف على النقد

بالإضافة إلى هذه المؤسسات المالية هناك مؤسستين عامتين انشئت لتحقيق توقف تدفق رأس المال والمدخرات نحو جنوب افريقيا وانشاء مراكز المبيع الاجمالي في مناطق استراتيجية ومؤسسة ليسوتو للاسكان

5 - كانت ليسوتو تمارض التفرقة العنصرية بين البشر منذ زمن طويل وقد عارضت سياسة الفصل العنصري واسهمت بنصيب وانفيس فقط في دفع ثمن هذه المعارضه ولكن أيضا لانضمامها للمعارضه الدوليه

والمشاكل العديده التي تواجه ليسوتو نتيجة للتحرك الدولي ضد سياسة التفرقة العنصرية - ليست فقط من صنع ليسوتو ولكنها نتيجة لتحركات وقرارات المجتمع الدولي وعليه فان ليسوتو تأمل في ان يتحمل المجتمع الدولي مسؤوليته في حل المشاكل التي تتعرض لها

سوازيلاند :

تستورد سوازيلاند احتياجاتها من المواد البترولية الجاهزة من جنوب افريقيا عن طريق موزمبيق ويتم النقل عادة بالسفن الى مابوتو ثم برا وبالسكك الحديدية

الى سوازيلاند وقد استوردت سوازيلاند في عام 1974 ما يعادل 1 727 برميل يوميا من المنتجات البترولية بما قيمته 8262 مليون راند (انظر الجدول 3)

فاذا افترضنا ان هناك زياده في الاستهلاك بنسبه 5 في المئه فان ذلك يعنى ان سوازيلاند قد استوردت في عام 1978 حوالي 2100 برميل في اليوم من المنتجات البترولية

في حالة حظر بترولى على جنوب افريقيا يمكن لسوازيلاند ان تستورد كـمـ احتياجاتها عبر موزمبيق - يمكن ان يأتى البترول اما من مصفاة ماپوتوارو في مـ مـ منتجات بترولية جاهزه من اى مصدر عبر ماپوتو

الجدول 3 - يوضح واردات من المواد البترولية السائله لعام 1973 - 1974

المنتجات	حجم الواردات 73 بالبرميل يوميا	القيمه بللايين للانجيني	حجم 74 بالبرميل	القيمه بللايين للانجيني
وقود الطائرات	510	2216	544	3365
زيت المحركات والسبرتو الابيسس	102	298	105	469
جازويل وزيت ديزل الخ	1018	2048	1033	3898
زيت التشحيم	42	42	45	530
الجماله	1672	4966	1727	8262

المصدر نشره الاحماء السنويه 1975 - مكتب الاحماء المركزي : ما بانسى

1976 ص 23 و 72 اللانجيني يعادل واحد راند)

مذكره :

وفقا لما نقلته وكالة الانباء الفرنسيه بتاريخ 4 اكتوبر 1977 فان حكومة سوازيلاند قد أعلنت عن خدلتها فى اكتوبر 1977 لبناء مصفاة للمنقط بمبلغ 35 مليون دولار ويبدو ان الدراسات قد تمت بالفصل وامت. بها اللجنة الاقتصاديه لافريقيا

ومبا بوى :

ان انتصار الجنيه الهولندي وحصول زيمبابوى على الاستقلال الحقيقى قد غير الصوره تماما فبط يختص بالآثار المترتبه على حظر بترولى ضد جنوب افريقيا فالآن تستباح زيمبابوى الحصول على كل احتياجاتها عن طريق موزمبيق

وقد كانت مصفاة امبالى فى الحد ود الشرقيه لزيمبابوى تتلقى امداداتها من الزيت الخام بواسطة خط انابيب من ميناء بيبيرا فى موزمبيق وان تكون هناك اى مشكله فى اعاده تشغيل هذا الخط بعد حصول زيمبابوى على الشرعيه

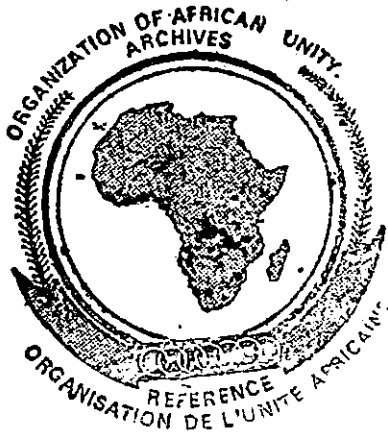
كانت مصفاة امبالى التى تقدر طاقتها 20000 برميل يوميا قد انشئت فى الاصل لمناولة احتياجات اسواق روديسيا وزامبيا. (هذه المصفاة تملكها شركة وسط افريقيا لمصافى البترول - كابريف - وشركة كابريف نفسها تمتلك اسهمها شركات شل 2075 فى المائه برنشى بتروليم 2075 فى المائه موبيل 1775 كالتكسس

1575 في المائة امينوك 15 في المائة شركة البترول الوطنية الكويتية ٢٠٪ ونوتال
5 في المائة)

في سنة 1968 تم انشاء مصفاة في ندولا لتوفير احتياجات زامبيا من الزيت
الخام عبر انابيب من دار السلام (يبلغ استهلاك زامبيا في عام 1975 17750 برميل
في اليوم - فقط ما يعادل 700 برميل في اليوم تستورد في شكل مواد جاهزة
- وكل الباقي يصفى في ندولا دليل البترول الدولي جدول 1)

وحتى اذا زاد استهلاك روديسيا عنه في عام 1965 فان مصفاة امثالسي
يكتفيها من المواد البترولية اللازمة لزمبابوي الا من بعض المواد المخصوصة (يمكن
ان توفر مصفاة امثالسي المواد البترولية لزمبابوي الى اواخر الثمانيات ويمكن توسيع المصفاة
لزيادة الانتاج)

كما يمكن استيراد المنتجات البترولية بالسكدة الحديدية من موزمبيق ويمكن
لزمبابوي المسئلة ان تجد كل حاجتها من البترول عن طريق موزمبيق (الطريق الثاني
لاستيراد البترول سيذون مصفاة ندولا في زامبيا



AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository

<http://archives.au.int>

Organs

Council of Ministers & Executive Council Collection

1980-06-28

Report of the Secretary-General on the Impact of an Oil Embargo on Botswana, Lesotho, Swaziland, Zimbabwe and Namibia

African Union

African Union

<https://archives.au.int/handle/123456789/9545>

Downloaded from African Union Common Repository